عن ظاهر الفاعلية الى النصب والجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم
يذكر موضوعا على ان يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم
تجر في اللفظ على صاحب السببي نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه
لكنها لم تدل على صفة في ذاته نحو زيد احمر نوره لم تجز استتار
ضميره في السببي فيها فلا يقال زيد اسود فرس غلام الصحوح
الاسود وزيد احمر النور لانه لا معنى لذلك الا انه صاحب سبب
متصف بالوصف المذكور ولم تدل صفة سببية على صفة في
ذاته فكيف يضمر في صفة سببية صفة نفسه فان قيل
السببي الصفة في نحو زيد احمر نوره تدل على صفة في ذاته
وهي كونه صاحب نور قلنا كونه صاحبه موهوم من كون
النور سببيا لزيد لا من صفة السببي قاله الرضي وصرح
بمثله فيما اجري مجرى الصفة المشبهة من اسمي الفاعل
والمفعول اللازمين ومنه اخذ السعد قوله في حاشية
الكشاف عند قوله تعالى بديع السموات والارض الصفة
الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها الا عند صحة تحملها الضمير
صاحبها مع الحال من الضمير المجرور ومصحوب سائر
الثلاثة فاعل الاخير واضمر فيما قبله وحذف الضمير
لكونه فضلة وهو اشارة الى احد انواع السببي الاثني عشر
المتقدمة ودخلت فيه وما انفصل بها مضلفا ثمانية
وهي ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجرد واهما
كحسن وجه والحسن وجه فان هذه الثلاثة دخلت
تحت قوله او مجردا اي من ال والاضافة ولا يخرج منها شيخ
استثنا لصور الامتناع سما بتثليث السين
وهو

وهو منصوب بفتحة مقدرة على انه كفتي وظاهرة على انه كزيد
ومن اضافة لتاليها اي لتالي ال ولو بواسطة الاضافة لضمير
فيشمل الاضافة لضمير تاليها كما في سم وما لم يخل اي من ال
والاضافة لتاليها فهو بالجواز اي جواز الجر وسما اي علم وذلك
ثلاث صور تنضم الى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بال
او تنكيرها وصور الجر مع تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون
صورة مفهومة من قوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة
لتاليها واما قوله وما لم يخل الخ فتاكيد لما قبله لعلمه منه
الرفع على الفاعلية قد يتعين كما في مررت بامراة حسن
الوجه لان الصفة لو تحملت الضمير لوجب تانيث الوصف بالتا
وقد يتعين عدمه كما في مررت بامراة حسنة الوجه لان الوجه
لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الامران كما في مررت
برجل حسن الوجه او على الابدال من ضمير الصفة اي
ابدال بعض من كل معنى حيث امكن الابدال لا مطلقا فلا يرد عليه
ما حكي من قولهم مررت بامراة حسنة الوجه ومررت
بامراة قويم الانف لوجود المانع من الابدال فيما ذكر وهو عدم
تانيث الوصف مع وجوبه عند تحمل الوصف الضمير فان قيل
على القول بان العامل في البدل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة
محذوفة وهو ممنوع اجيب بانه قد يغتفر في التابع ما لا
يغتفر في المتبوع قاله سم على التشبيه بالمفعول به
اي بمفعول اسم الفاعل الشبيه فيما تقدم وخص التشبيه
بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لان الذي يستغنيه بالفاعل
خلاف بقية المفاعيل وكما يسمي هذا المشبه بالمفعول به

Copyright © King Saud University